

القضاء يجرد مبارك من نياشينه... والسياسي يبحث العفو عن 100 شاب محبوسين سياسياً

التي تجمع وزراء الري والخارجية للدول الثلاث في الخرطوم، مشيراً إلى أن إثيوبيا لن تنعم بسد النهضة إذا رفضته مصر والسودان، لكن «اتفاق إعلان المبادئ الموقع من رؤساء الدول الثلاث يؤمن الحقوق المائية لها».

وكانت إثيوبيا قد رفضت الطلب المصري بزيادة فتحات السد من فترتين إلى أربع بناءً على مقترح مصري توافق على دراسته لاحقاً، وهو الرفض الذي اعتبر خسارة للقاهرة، علماً بأن التفاوض حول آلية ملء بحيرة السد لم يصل إلى نتيجة حتى الآن، وسط توقعات بأن تحمل الشهور المقبلة إمكانية الوصول إلى صيغة تضمن ملء البحيرة بما تتوافق عليه الدول المعنية.

في هذا السياق، قال وزير الري المصري، حسام مغازي، إنهم سيعيدون دراسة فنية جديدة بشأن فتحات «النهضة»، بناءً على ما قدمه الجانب الإثيوبي من بيانات ومعلومات جديدة خلال الاجتماع الفني الذي عقد أخيراً في أديس أبابا.

أمنياً، وبينما تواصل وزارة الداخلية استعداداتها لتكثيف التأمين في ذكرى ثورة 25 يناير، استهدف مسلحون رئيس قسم مرور المنبج خلال توجهه إلى العمل بإطلاق وإيل من الرصاص عليه، ما أدى إلى انفجار الجند الذي كان يقود المركبة، فيما تكثف الأجهزة الأمنية محاولات ضبط الجناة وتحديد هويتهم، وتظن أنهم مجموعة فردية لم تنفذ عمليات من قبل.

أما في سيناء، فقد أحرق 20 مسلحاً مساءً أول من أمس مقر شركة النظافة الخاصة في مدينة العريش، حيث أضرمو النيران في السيارات بعد تهديد العاملين ومطالبتهم بإخلاء المكان سريعاً، فيما كشفت التحقيقات الأولية عن أن المسلحين ينتمون إلى تنظيم «ولاية سيناء»، وطالبوا العمال بالعودة مجدداً إلى العمل في سيناء.



قدم السيسي زمة وعود جديدة للشباب قصيرة وبعيدة المدى (أي بي إيه)

الإعلاميين والسياسيين للحديث عن مستقبل العلاقات بين البلدين. وأكد الغندور أن بلاده لا تلعب دور الوسيط بين القاهرة وأديس أبابا، لكنها «صاحبة شأن في المسألة، ولن تقبل الإضرار بمصالح مصر المائية».

وقال الوزير السوداني إنه تم الاتفاق على عقد جميع الاجتماعات السادسة

للمساهمة في حل مشكلة الإسكان. ونقل مساعدو السيسي إلى الإعلاميين الذين حضروا الاحتفالية قرار الرئيس المتوقع إعلانه خلال الساعات المقبلة، بالعمو عن 100 شاب من المحبوسين على ذمة قضايا تظاهر، إضافة إلى الإعلان عن دفعات جديدة من الشباب في المراكز القيادية داخل الوزارات والهيئات الحكومية، وهي التحركات التي تأتي استجابة لتقارير تلقاها عن تراجع شعبيته لدى الشباب باقل من 20%، وهو أدنى مستوى منذ وصوله إلى السلطة، فيما طلب مستشارو الرئيس من رؤساء تحرير الصحف التركيز على تحركاته لمخاطبة الشباب وزيادة الاهتمام بها.

سياسياً، دخل السيسي مجدداً في أزمة سد النهضة الإثيوبي بلقاء مع وزير الخارجية السوداني، إبراهيم الغندور، الذي زار القاهرة للمشاركة في اجتماعات وزراء الخارجية العرب، والتقى مسؤولين مصريين ووفداً من

القاهرة - أحمد جمال الدين

جُرد الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك من الأوسمة والأنواط العسكرية التي حصدها في حياته بعدما أدانته محكمة النقض، وهي أعلى جهة قضائية، للمرة الأولى، منذ إجباره على التنحي على خلفية ثورة 25 يناير، وذلك بتهمته السريعة، بحكم قضائي مبرم ونهائي لا يمكن الطعن فيه أمام أي جهة أخرى.

وأيدت «النقض» حكم السجن المشدد ثلاث سنوات على مبارك ونجليه علاء وجمال في قضية «القصور الرئاسية»، مع إلزامهم بدفع مبلغ 147 مليون جنيه تقريباً، بعدما نسبت إليهم النيابة العامة الاستيلاء على أموال الدولة من أجل استخدامها في إنشاء قصور لهم في مدينة شرم الشيخ، شمالي شرقي البلاد.

بموجب الحكم، سيكون مبارك ونجله ممنوعين من ممارسة حقوقهم السياسية لمدة ست سنوات على الأقل، إضافة إلى حرمان الرئيس الأسبق الجنازة العسكرية في حال وفاته، وهي كانت تحق له إلى ما قبل صدور الحكم، باعتباره عسكرياً متقاعداً لم يصدر بحقه حكم إدانة نهائي، فيما استقبل أنصاره الحكم بإساءات واتهامات للرئيس عبد الفتاح السيسي، قائلين إنه يرغب في تهدئة الشباب بإصدار حكم مسيس بحق مبارك.

السيسي نفسه حاول مخاطبة الشباب مجدداً، خلال مشاركته في «يوم الشباب المصري» خلال احتفالية كبرى صباح أول من أمس، معلناً مبادرة لتمويل مشروعاتهم الصغيرة بفائدة معدودة وخطة لتعديل المناهج الدراسية بما يتواءم مع المتغيرات الراهنة، إضافة إلى إطلاق منتدى للحوار معهم وعقد مؤتمر شبابي في أيلول المقبل. كذلك أعلن تخصيص نسبة ملائمة لهم في مشروع المليون ونصف المليون فدان وإنشاء 145 ألف وحدة سكنية خلال العام الجاري

كذلك رأى المعلق العسكري في صحيفة «هارتس» عاموس هرنيل، أن ما حدث خلال الأسبوع الماضي «ليس مصدر فخر للأجهزة الأمنية»، بل تساءل عن كيفية تمكن ملحم من إطلاق النار في تل أبيب ثم العودة إلى وادي عارة من دون أي عقبات. وما يعزز الفشل الإسرائيلي تمكن الشباب من البقاء لعدة أيام والحصول على مساعدة «من دون أن يبلغ أحد عن ذلك». ورأى هرنيل أن ما جرى «يؤشر على وجود ضعف استخباري في كل ما يتعلق بإحباط الإرهاب الذي ينفذه فلسطينيو 48، بالقياس إلى ما ينفذه الفلسطينيون في الضفة والقطاع».

في الخلاصة، يمكن القول إن التقارير الإعلامية الإسرائيلية أجمعت على أن أسئلة كثيرة بقيت مفتوحة: هل كانت عملية تل أبيب تنفيذا لتوجيهات من أحد فصائل المقاومة؟ وهل قدم له أحد المساعدة ومن هم وهل كانوا يعرفون بطبيعة العملية التي يريد تنفيذها مسبقاً أم لا؟ وكيف نجح في الهرب من تل أبيب إلى الشمال من دون أن يتمكن أي شرطي من القبض عليه؟ وهل خطط لتنفيذ عملية إضافية؟ وما هي دوافعه الحقيقية لتنفيذ العملية؟

مع ذلك، ينبغي القول إن الإعلام الإسرائيلي تناغم في الأيام الماضية مع لعبة التضليل التي مارستها الأجهزة الأمنية. ويبدو أن نشر التقارير التي تحدثت عن تنقلات ملحم بعد عملية تل أبيب، ومنها انتقاله إلى الضفة كان الهدف منها إشعاره بالاطمئنان ودفعه إلى التحرك كي يصبح عرضة لارتكاب الأخطاء ثم الانكشاف، فضلاً عن أن هذه التقارير هدف، من ضمن أمور أخرى، إلى طمأنة الجمهور الإسرائيلي إلى ابتعاد الخطر، بعد التقارير التي تحدثت عن إمكانية أن يكون الشاب قد خطط خلال اختفائه لتنفيذ عملية أخرى.

دخل السيسي مجدداً وبصورة مباشرة في أزمة سد النهضة الإثيوبي

بورنريه

مهامه في إدارة شؤون البرلمان، سيحل محل رئيس الجمهورية نفسه عند خلو المنصب للاستقالة أو الوفاة أو العجز الدائم عن العمل أو انتهاء ولاية الرئاسة. كذلك فإن الرجل سيضم تلقائياً إلى عضوية «مجلس الدفاع الوطني» و«مجلس الأمن القومي» اللذين يرأسهما رئيس الجمهورية إلى جانب رئيس مجلس الوزراء ووزراء الدفاع والخارجية والمالية والداخلية ورئيس «المخابرات العامة» ورئيس أركان حرب القوات المسلحة وقادة القوات البحرية والجوية والدفاع الجوي ورئيس «هيئة عمليات القوات المسلحة» ومدير إدارة «المخابرات الحربية والاستطلاع».

كذلك سيكون عبد العال معنياً، كما باقي أعضاء اللجنة المذكورة، بالنظر في الشؤون الخاصة بوسائل تأمين البلاد وسلامتها ومناقشة موازنة القوات المسلحة. ويبقى التساؤل الأبرز عن كيفية مواجهته «الشخصيات المنفلتة» في البرلمان، على شاكله مرتضى منصور وتوفيق عكاشة، المشهورين بإساءتهما إلى الجميع ومخالفة القواعد، وهو ما ظهر في أداء رئيس البرلمان المنفلع عقب اعتلائه منصة الرئاسة. أما الملمح الأبرز لعبد العال فهو انتماءه إلى «25 يناير» و«30 يونيو» معاً!

قبل تلك المناصب لم يكن أحد يعرف رئيس البرلمان الجديد، خاصة أنه التحق فور تخرجه بالعمل في منصب معاون نيابة، ثم لم يمكث في النيابة العامة أكثر من بضعة أشهر، بعدما أعلنت جامعة عين شمس تعيينه معيداً في الكلية، ليستقيل من النيابة ويلتحق بالعمل الأكاديمي، فحصل على رسالة الدكتوراه في رسالة بعنوان «مسؤولية الدولة عن أعمال السلطة القضائية»، ثم التحق بالعمل خبيراً قانونياً في مجلس الشعب عام 1992 لمدة عام، ثم أعير بصفته مستشاراً قانونياً للديوان الأميري في الكويت منذ عام 1993 حتى 2011. وعاد عبد العال إلى مصر قبل ثورة يناير بأيام ليتولى العمل في جامعة عين شمس وأكاديمية الشرطة التي يعمل فيها أستاذاً في كلية الدراسات العليا.

ومع أن عمله الأكاديمي وتخصصه في القانون من شأنهما أن يجعلاه الشخصية المناسبة لتولي رئاسة السلطة التشريعية في البلاد، فإن ما يتعارض مع ذلك طبيعته الهادئة التي اشتهر بها وسط المصريين على مدار السنوات الخمس الماضية، وغياب الخبرة السياسية لديه، إلى جانب ما وراء تدعيم الائتلاف المحسوب على الأجهزة الأمنية له من أسباب، في ظل أن رئيس البرلمان، وفقاً للدستور، إلى جانب

علي عبد العال... أسئلة أكثر من أجوبة



منصور أيضاً لإعداد قانوني مباشرة الحقوق السياسية ومجلس النواب، ثم أعاد تشكيلها الرئيس السيسي بعد ذلك مرتين: واحدة لإعداد قانون تقسيم الدوائر، وثانية لتعديل قوانين الانتخابات بعدما قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية عدد من مواد الانتخابات، وكان عبد العال عضواً فيها جميعاً.

حصلت على وعد من الأخير بالأيترشح لرئاسة البرلمان ويكتفي برؤس «اللجنة التشريعية»، وهو ما كان تمهيداً للطريق أمام عبد العال.

وإذا كان تصويت 67% من نواب البرلمان (401 من أصل 585 عضواً شاركوا في التصويت) لمصلحة عبد العال أمراً متوقفاً، فإنه يثير كثيراً من التخوفات والتشككات في قدرة الرجل على إدارة البرلمان بهذه التركيبة غير المتجانسة، خاصة أنه معروف بهدوئه الشديد، إضافة إلى أن سجله الوظيفي يخلو من أي سابقة لتولي عمل قيادي، بل لم يسبق له العمل البرلماني، ولم يتقلد أي منصب سياسي من قبل، إلى جانب أنه لم يتول أي منصب إداري أو قيادي داخل جامعة عين شمس التي يعمل فيها أستاذاً متفرغاً في قسم القانون العام، أو خارجها.

ورغم أن عبد العال وجه مألوف لغالبية المصريين الذين اعتادوا رؤيته على شاشات الفضائيات عقب «ثورة 25 يناير» بصفته أستاذاً قانون دستوري، فإن غالبيتهم لم تعرف عنه أكثر من كونه أحد أعضاء «لجنة الخبراء العشرة» التي شكلها عدلي منصور خلال ترؤسه البلاد، لتعديل دستور 2014. كذلك لا يغيب عنهم أنه أحد أعضاء «لجنة إعداد قوانين الانتخابات» التي شكلها

القاهرة - رانامحود

لم يكن إعلان فوز أستاذ القانون العام علي عبد العال برئاسة أول مجلس نواب بعد «30 يونيو» مفاجئاً للمصريين، بل جاء كنتيجة بديهية، في ظل إسناده من «ائتلاف دعم الدولة»، المحسوب على النظام، وهو الائتلاف الذي ينظر إليه على أنه «الوريث الشرعي» للحزب الحاكم، سواء «الوطني» في عهد حسني مبارك، أو «الحرية والعدالة» في عهد محمد مرسي.

حتى قبل انتهاء إجراءات الانتخابات وتشكيل البرلمان، حجزت رئاسة البرلمان لرئيس الجمهورية السابق عدلي منصور في حال تعيينه بقرار من الرئيس. أما لو رفض منصور ذلك، فإن الترشح والفوز كانا محسومين لعبد العال، بل إن كثيرين من نواب «ائتلاف دعم الدولة» رأوا أن عبد العال ترأس البرلمان فعلياً ابتداءً من نهاية الشهر الماضي، عندما صدر قرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بتعيين 28 شخصية، ليس من بينهم عدلي منصور. وعندما تضمنت أسماء المعينين رئيس مجلس القضاء الأعلى الأسبق في مصر المستشار سري صيام، توقع كثيرون أن ينافس صيام على رئاسة مجلس النواب، ولكن قيادات الائتلاف قالت إنها